المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية 2014

عبد الوهاب بن حفيظ | نوفمبر 2014

محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية 2014

سلسلة: تقييم حالة

عبد الوهاب بن حفيظ | نوفمبر 2014

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2014

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحة، قطر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدّمة 1

كيف يمكن قراءة السلوك الانتخابي ونتائجه؟ 1

محددات السلوك الانتخابي: المشاركة والعزوف والولاء 5

1. **متغير الاستعدادات الذاتية والثقافة الفرعية الدينية أو الزمنية** 6
2. **متغير الوضعية على الأرض ودور الشبكات و"ماكينات" التعبئة القديمة والجديدة** 6
3. **متغير المؤثر الخارجي القائم على الخوف** 7

أ. مستوى الخوف من بقاء المجتمع في حالة "غير آمنة" 7

ب. مستوى الخوف من "سيناريو عودة الترويكا" 8

خاتمة 9

مقدّمة

تُعَدّ الانتخابات التشريعية التي أُجريت في تونس يوم 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، بمنزلة انتخاب ثانٍ جرى في شروطٍ وأوضاعٍ أقرَّت معظم الهيئات الدولية المراقِبة بحيادها ونزاهتها، بعد تجربة انتخابات 2011 التي أدَّت إلى تشكيل المجلس الوطني التأسيسي الذي كان من وراء الإعلان عن الدستور. وقد ترشحت لهذا الاستحقاق 1327 قائمةً تمثّل 121 حزبًا وائتلافًا، يتوزع أعضاؤها 33 دائرةً انتخابيةً (27 داخل تونس و6 خارجها).

وخلافًا لانتخابات 2011 التي أفرزت أحزابًا صادرةً عن سياق الثورة التونسية وما اتسمت به من قطيعة، عن النظام السابق أو إرادة قطيعة، جاءت انتخابات 2014 في سياق مُتَّسِمٍ بروح المصالحة الوطنية، وبعدم إقرار قانون العزل السياسي؛ ما أدَّى إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي الذي أصبح يقوم على كتلتين أساسيتين؛ إحداهما محافظة تمثّلها حركة النهضة، والأخرى أُسِّست عام 2012 لتحقيق التوازن مع تلك الكتلة، وهي حزب نداء تونس. وخلال هذا السباق تحصل حزب نداء تونس على 85 مقعدًا، مقابل 69 مقعدًا لحركة النهضة التي كانت قد تحصلت على 89 مقعدًا في انتخابات 2011، في انتظار أن تقول المحكمة الإدارية كلمتها في ما يتعلق بالطعون المقدَّمة من طرف أو آخر.

كيف يمكن قراءة السلوك الانتخابي ونتائجه؟

وُجدت ثلاث دوائر أساسية محدّدة للعملية الانتخابية، كما هو الشأن في كلّ دورة انتخابية في العالم (انظر الجدول 1)، وهي: دائرة الجسم الانتخابي المكوّن من الفئات التي يحقّ لها التصويت بحسب ما تفتضيه قوانين الانتخاب المتعلقة بسنّ الانتخاب، ودائرة المسجلين تسجيلًا إداريًّا، ودائرة المباشرين لعملية الاقتراع.

الجدول (1)

فئات الجسم الانتخابي

العدد الإجمالي التقريبي للناخبين الذين يحق لهم التصويت	7.000.000 ناخب
العدد الإجمالي للناخبين المسجلين إراديًّا	5285136 ناخبًا مسجلًا
العدد الإجمالي للناخبين المقترعين	3266214 ناخبًا مقترعًا

لقد جاء هذا الاختبار الانتخابي بعناصر لشبكة تحليلية، يمكن أن تعُدّ أساسيةً كلّما تعلق الأمر بتقييم الفعل الانتخابي الديمقراطي، وهي متمثّلة بما يلي:

- جرى تنظيم انتخابات على نحوٍ مستقل، من دون تدخُّل الأجهزة الحكومية والتنفيذية، وهو رهان مُمْكِنٌ في المنطقة العربية. كما أنّ دور المنظمات المدنية المحلّية والدولية (بما في ذلك مركز كارتر وبعثة الاتحاد الأوروبي) كان حاسمًا في إنجاح التجربة التي تعود من دون شك إلى مستوى حماسة القائمين على حظوظ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ونزاهتهم وحيادهم.
- بدا لجميع الملاحظين أنّ نسبة المشاركة من مختلف الأماكن والولايات كانت ضمن المعدلات العالمية، بسبب تجاوزها عتبة الـ 50 بالمئة مع النصف الأول من اليوم الانتخابي، لتصل إلى نحو 62 بالمئة قبل غلق مكاتب الاقتراع. على أنّ ذلك لا يُقلِّل من أهمية الأثر الذي يمكن أن يُحدثه الجمهور العازف عن المشاركة في الانتخابات وغير الراغب فيها، خصوصًا إذا عرفنا أنّ أغلبية هذا الجمهور من الشباب، وأنّه ساد اعتقاد راسخ في وقتٍ ما مُفاده أنّهم المحرك الأساسي لديناميات التغيير السياسي منذ ثورة 2011.
- لا يقلّ فهم معطيات "عدم التصويت" أهميةً عن تحليل معطيات التصويت. فقد بدت دوافع السلوك الانتخابي حاملةً لعدد من التفسيرات والمتغيرات التي لا شكّ في أنّ فهمها اليومَ سيكون مفتاح انتصار لكثير من الأحزاب غدًا؛ ذلك أنّ التصويت الشبابي ظهر قويًّا في بعض الأماكن، من دون معرفة المحددات الحقيقية لغيابه في أماكن أخرى. لذلك يبدو أنّ فَهْم الآليات المحددة لهذا السلوك في حركته، وتقلُّب مزاجه أحيانًا، مسألة على غاية من الأهمية، سواء حصل ذلك في تونس أو

خارجها. فما الذي يُفسِّر العزوف عن الانتخابات بالنسبة إلى أكثر من نصف الجسد الانتخابي أو 40 بالمئة من المسجلين فيها، والحال أنّ نسبة العزوف عنها عام 2011 لم تتجاوز 10 بالمئة من نسبة المسجلين؟ هل نحن بصدد حالة إعراض سياسي **Political apathy** في ديمقراطية ناشئة؟

- بقدر ما تبدو قراءة تلك النتائج، في ضوء الأرقام والأماكن والجغرافيا مسألةً شديدة الأهمية، فإنّها تظلّ أيضًا شديدة الحساسية والخطورة. وقد تطرح على المحلّلين أسئلةً لا تتَّصل بالتحليل فحسب، بل تتَّصل بأخلاقيات التواصل السياسي أيضًا. فنشوء "المعاقل الانتخابية" مسألة قد تأخذ وقتًا كثيرًا، لكي تتّضح معالمها في المجتمعات العربية التي قد تشهد تجارب مماثلةً. وقد بيَّنت نتائج انتخابات 2011 – على غرار انتخابات 2014 – أنّ التصويت العقابي أو التصويت نتيجةً لاتساع دائرة الشعور بانعدام الأمن، لا جغرافية له؛ لأنه يحتل كلّ أمكنة الأرض والبلاد.

وقد يكون التسرع في تسليط أحكام ومواقف تحليلية نمطية؛ من قبيل أنّ الشَّمال يصوِّت بلونٍ والجنوب يصوِّت بلون آخر، بمنزلة الشجرة التي تُخفي الغابة. والشجرة في هذا السِّياق هي التوزيع غير المتساوي للأصوات جغرافيًّا في لحظة ما، وضمن بلد مثل تونس متجانس إثنيًّا ومذهبيًّا ولغويًّا ودينيًّا. أمّا الغابة فهي الديناميات التي تجعل السلوك الانتخابي يتغير من منطقة جغرافية إلى أخرى وفق معطيات مزاجية، ونفسية، وإعلامية، وتحريضية، من المهمّ فهمها ورصدها في الوقت الملائم. ولقد لوحظ أنه ما إن نُشرت نتائج الاستحقاق الانتخابي (انظر الجدول 2) حتى بدأت تُبلوَر صورةٌ نمطيةٌ لدى قطاعات واسعة من الرأي العامّ مُلخّصها أنّه يوجد انشطار جغرافي عاكس لحالة الاستقطاب السياسي على الأرض، وفقًا لمعطيات الانشطار السياسي الذي جاءت به نتائج الانتخابات.

الجدول (2)

نتائج الانتخابات التشريعية التونسية 2014 بحسب الأحزاب

الأحزاب والقائمات	النسبة المئوية للمقاعد	عدد المقاعد	النسبة المئوية للأصوات
نداء تونس	%39.1	85	%35.75
حركة النهضة	%31.7	69	%26.45
الاتحاد الوطني الحر	%7.3	16	
الجبهة الشعبية	%6.9	15	
حزب آفاق	%3.7	8	
المؤتمر من أجل الجمهورية	%1.8	4	
حزب المبادرة	%1.3	3	
التيار الديمقراطي	%1.3	3	
حركة الشعب	%1.3	3	
تيار المحبة	%0.9	2	
الحزب الجمهوري	%0.4	1	
الجبهة الوطنية للإنقاذ	%0.4	1	
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	%0.4	1	
صوت الفلاحين	%0.4	1	
التحالف الديمقراطي	%0.4	1	
التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	%0.4	1	
رد الاعتبار	%0.4	1	
نداء التونسيين بالخارج	%0.4	1	
مجد الجريد	%0.4	1	
المجموع	%100	217	

محددات السلوك الانتخابي: المشاركة والعزوف والولاء

توجد، بحسب تصنيف هيرشمان، ثلاثة أنماط من السلوك الانتخابي تتطابق مع محددات السلوك الاستهلاكي إزاءَ أيِّ مُنتَج في السوق (من زاوية عَدّ المنافسة الانتخابية منافسةً ضمن سوق سياسية). فالنمط السلوكي الأوّل يقوم على الوفاء الحزبيّ Loyalty. أمّا الثاني، فيقوم على عدم الاعتراف بالمُنتَج والإعلان عن نيَّة عدم استهلاكه إطلاقًا، وهو ما يُعبَّر عنه بسلوك الخروج عن اللعبة أو عدم التصويت Exit. وأمّا الثالث، فهو متمثّل بالقبول بالمُنتَج، أو السلعة، أو العرض السياسي، "على علّاته" والمطالبة بتحسينه؛ من خلال المشاركة والإدلاء بالصوت Voice.

وُجدت هذه الأنماط السلوكية على نحوٍ متتابع ضمن السلوك الانتخابي في تونس أثناء الانتخابات التشريعية 2014، وقد بدا سلوك الولاء واضحًا في بعض المناطق (الساحل، والجنوب، والوطن القِبلي)، مثلما شهدت مناطق أخرى عزوفًا عن الانتخابات أكبر من غيرها (الشمال الغربي)، بالقدر نفسه الذي شهدت فيه بعض المناطق مشاركةً بأرقام قياسية (ولايات الساحل).

تتغير إستراتيجيات الولاء والمشاركة والعزوف وفق محددات واضحة المعالم. وقد أثبتت تلك الانتخابات أنّ لها محددين اثنين؛ هما الحرية والأمن. ومن هذا المنطلق بدت المحددات متصلةً بدافعين اثنين وراء السلوك الانتخابي؛ هما التصويت من أجل ما يراه بعضهم "عودةً للدولة القوية الضامنة للأمن"؛ نتيجةً لتزايد مُركَّب الخوف، والتصويت وفق عنوان لا يقلّ عنه أهميةً أو ضرورةً، وهو تحقيق مزيد من الحرية والحؤول دون ما يراه بعضهم "عودةً للدكتاتورية".

ربّما تختلف الأوضاع بين دائرة انتخابية وأخرى، ولكنْ من المؤكَّد، من خلال انتخابات 2011 و2014، أنّه ثمَّة فعلًا ما يشبه "المعقل الانتخابي" An electoral stronghold لهذا الحزب أو ذاك. لذا، يمكن أن نفهم كيف أنّ حركة نداء تونس قد تمركزت بنسبة أكبر في الوطن القِبلي (نابل 1 و2) والشمال الغربي والساحل، في حين بدت حركة النهضة ذات حضور جغرافي في دوائر الجنوب الشرقي، وتونس الكبرى، وجزء من الجنوب الغربي والوسط. وبطريقة ما، حاولت معظم الأحزاب المراهنة على هذه الدوافع الانتخابية الثلاثة وفق هندسة متغيرة، على النحو الآتي:

متغير الاستعدادات الذاتية والثقافة الفرعية الدينية أو الزمنية

يتميز الجنوب التونسي بعدد من الخصائص التي تُقرِّبه من أوضاع المجتمع الإيطالي الجنوبي؛ إذ تتبادل المحافظة الدينية الأدوار مع التهميش التنموي. على أنّ الجنوب الذي وُصم بالطابع المحافظ هو الأكثر تواصلًا مع العالم؛ من جهة مساهمته في العدد الإجمالي للهجرة الدولية وفئات الشتات، واحتضانه للأقليتين اليهودية والإباضية، ولِمَا تبقى من المدن الأمازيغية. كما أنه المنطقة الأكثر تجاوبًا مع متطلبات الانفتاح التي تفرضها السياحة البحرية والجبلية والصحراوية. إضافةً إلى ذلك فإنّ اختبارات المعرفة الأخيرة (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة Arab Knowledge Report 2014)، فضلًا عن آخر تقرير للبنك الدولي بشأن الشباب عام 2014، تُبيِّن أنَّ الطلاب في المناطق الجنوبية هم الأكثر تمكُّنًا من اللغات الأجنبية، خصوصًا إذا تعلّق الأمر بطلاب الجامعات.

ويمكن أن يُفهم هذا المعطى إذا سلَّمنا بفرضية تقول إنّ التصويت لفائدة حركة النهضة ذو طابع سياسي، على الرغم من اعتماده نسبيًّا على قِيَم المحافظة الدينية. ثمّ إنّ ما بيَّنته دراسات المشاركة الشبابية (المرصد الوطني للشباب 2013) هو أمرٌ يتعلّق بالمناطق التي يتَّسع فيها حضور الشبكات السلفية (الجهادية والعلمية)، وهي لا تعكس خريطة التصويت التقليدية لفائدة حركة النهضة عام 2011؛ ذلك أنّها ضمن مُربَّع التخوم والمناطق الحدودية التي تقع خارج التغطية السياسية بالمعنى التعبوي والتأطيري والحزبي، وبخاصة في الجهة الغربية. نقول ذلك مع العلم أنّ المناطق الواقعة ضمن الهامش المشتعل اجتماعيًّا وأمنيًّا؛ وهي قفصة، وسيدي بوزيد، والقصرين، لم تُصوِّت في المقام الأوّل لحركة النهضة المحافظة، بل صوَّتت لنداء تونس، على الرغم من التعادل بينهما من جهة عدد المقاعد في الولايات الثلاث (وفقًا لنظام أكبر البقايا الانتخابي).

متغير الوضعية على الأرض ودور الشبكات و"ماكينات" التعبئة القديمة والجديدة

يمكن القول إنّ الشبكات، ذات الحضور الترابي (الهياكل القديمة لحزب التجمع الدستوري المُنحلّ) قد كانت عاملًا حاسمًا ضمن هذه الانتخابات أكثر من الشبكات ذات الحضور الافتراضي (الفايسبوك مثلًا). فلقد أدَّت قرارات إعفاء "العُمَد" القدامى ("مخاتير" القرى) دورًا حاسمًا في تحويل هذه الفئة إلى عامل محرك لمعركة انتخابية (أو إلى مُوقِدٍ لها) تمَّت إدارتها عن قرب. لذلك أيضًا، بدا دور المناطق التي يحضر فيها

الطابع الريفي قويًّا، على الرغم من أنّ النسبة المهمّة للطبقة الوسطى سهلة الانخراط في آلية الزبونية السياسية التقليدية القائمة على مربَّع هو: العمدة، وكبير "العرش" (أو شيخه)، وممثِّل الـ "ماكينة" الحزبية القديمة، و"معاقبو" الأحزاب الحاكمة، من جهة، ثمّ المال السياسي من جهة أخرى. هذا ما قد يُفسِّر النتائج التي حصل عليها نداء تونس في مناطق داخلية مثل القصرين وسيدي بوزيد وقفصة. فلقد كان الدور الذي أدَّته شبكة الوجهاء التقليدية مهمًّا جدًّا، خصوصًا في ما يتعلّق بتوجيه التواصل المباشر بالناخبين (وجهًا لوجه)، ومن بيت إلى آخر.

متغير المؤثر الخارجي القائم على الخوف

إنّ جغرافية الخوف دليل آخر مهمٌّ في تفسير النتائج الانتخابية؛ إذ شُكِّلت هذه الجغرافية بطريقة أفرزت حالةً من التردد والتقلُّب في المواقف سجَّلها الملاحظون في الفترة الأولى من الانتخابات، من خلال عزوف الشباب عنها، وذلك على مستويين اثنين:

أ. مستوى الخوف من بقاء المجتمع في حالة "غير آمنة"

على الطريقة نفسها التي تُؤثِّر بها قضايا الهجرة أو الإرهاب أو الجريمة المنظمة في مجريات أيّ انتخابات في "دول الشمال"، جاء توقيت العملية الإرهابية ومكانها ملائميْن أيّما ملاءمةٍ لأجندة الاستحقاق السياسية؛ وذلك من خلال ارتباط تصاعد حالة الخوف بالرغبة في تأكيد التصويت العقابي. واستنادًا إلى اتجاهات الرأي العامّ قبل العملية الإرهابية، مقارنةً باتجاهات الرأي العامّ على إثْرها، يمكن أن نلاحظ تحوّلًا بين لحظتين فارقتين.

فاللحظة الأولى توزعت فيها الهويات السياسية للأحزاب عبر كامل الجسد الانتخابي؛ ما أدَّى إلى حصول أحزاب الوسط الديمقراطية – الاجتماعية على نِسب معقولة (التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، والاتحاد من أجل تونس، والحزب الجمهوري، والمؤتمر من أجل الجمهورية والتحالف الديمقراطي.. إلخ)، إلى جانب بروز الجبهة الشعبية والاتحاد الوطني الحر في مرتبة موالية للثنائي المتنافس؛ أي حزبيْ النهضة ونداء تونس. أمّا اللحظة الثانية، فقد بُلورَت بعد العملية الإرهابية وتأكّد فاعلية التصويت المفيد؛ وذلك من خلال شعارات الوعد بالاستقرار وعودة الدولة التي بشَّرت بها خطابات نداء تونس.

وإنّ ما يمكن ملاحظته بخصوص السياق المكاني والجغرافي، فهو أنّ مسرح الأحداث الإرهابية التي سبقت موعد الانتخابات (إضافةً إلى المناطق الحدودية التونسية الجزائرية)، قد كان إقليم تونس الكبرى المتكون من الولايات (المحافظات): تونس (الدائرتان 1 و2)، وأريانة، وبن عروس، ومنوبة. فهذه الولاية التي حصلت فيها العملية الإرهابية (بمعتمدية وادي الليل) قبل أيام قليلة من الانتخابات، كانت قد شهدت نسبة مشاركة ضعيفة، إلا أنها كانت تحمل في طياتها تصويتًا عقابيًّا وترجمةً للخوف في آنٍ واحدٍ. وعلى الرغم من الطابع الريفي والفلاحي لتلك الولاية، فإنّ الدعم كان جليًّا لفائدة الحزب الأكثر تسويقًا لفكرة "الأمن"؛ أي حركة نداء تونس، على حساب فكرة الديمقراطية أو الانقطاع عن نظام الحزب الواحد. ويمكن أن ينطبق الأمر نفسه على بعض المناطق الأخرى التي شهدت عمليات إرهابيةً خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت إجراء الانتخابات (المناطق الجبلية لولايتي جندوبة والكاف).

ب. مستوى الخوف من "سيناريو عودة الترويكا"

عبَّرت عن هذا المستوى صحيفة "لو فيغارو" الفرنسية، وأعادته صُحف تونسية بعنوان "لقد عادوا"، في إشارة إلى المخاطر الكامنة في حال انتصار حزب النهضة وحلفائها. فلقد بدا هذا الخوف متعاظمًا عشية اجتماع صفاقس الذي نظَّمته حركة النهضة، وأعقبه نداء تونس بحديث تلفزي لزعيمه، الباجي قايد السبسي، طالب فيه التونسيين بالتصويت المفيد Le vote utile، وهي إستراتيجية غيَّرت الوجهة العامة للانتخابات، وأثَّرت من دون شك في نتائجها.

وفي وقتٍ اعتمدت فيه حركة النهضة نمطًا استعراضيًّا قريبًا، إلى حدٍّ ما، من إعلانات الترشح والحملات الأميركية، في كلّ من صفاقس وتونس وجربة وبنزرت وقابس، جاءت حملات نداء تونس مشابهةً، ولكنّها كانت أقلّ من حملة النهضة تراكمًا وعددًا، مع ارتكازها على الاتصال المباشر بالناخبين، والاستفادة من قواعد بيانات الهيئة المستقلة للانتخابات والنتائج المتتابعة للاستطلاعات؛ من أجل دفع المترددين إلى الاختيار (وذلك بالاستفادة من عامل المحاكاة Bandwagon effect).

خاتمة

بإتمام الانتخابات التشريعية بنجاح، لم تنتصر الأحزاب ولا القائمات بقدر ما انتصرت الديمقراطية في تجربتها الوليدة. وإنّ هذه التجربة، وفق جميع المعايير، وبصيغة الحزب الفائز والحزب غير الخاسر، ستكون مدعوَّةً إلى اختبار قدرة المجتمع السياسي التونسي، وقدرة النُّخب التي برهنت إلى حدٍّ الآن على نُضجٍ مُنقطع النظير في المنطقة العربية، على مواصلة تجربة التوافق من أجل الحؤول دون اتجاه البلاد إلى حالة مزمنة من عدم الاستقرار السياسي.

إنّ النتائج الحاليّة ستكون لها نتائج أكبر من النتائج السياسية من جهة بلورتها لطبيعة الانشطار المُقبل داخل المجتمع التونسي، على أنّه انشطارٌ لم يفلح المحددون له، ولا اللاعبون ضمن نطاقه، في إخضاعه للاستقطاب الجغرافي (شمال – جنوب)، أو الأيديولوجي الكلاسيكي (يمين – يسار)، أو الليبرالي المحافظ (حتى في حال وجود حزب محافظ)، بدليل اختفاء أحزاب وسط اليسار المعتدل، وهو ما يؤكِّد أنّ الموسم المُقبل في تونس سيكون في المقام الأوّل اجتماعيًّا؛ أي إنّه سيرتكز على التحديات ذات الطابع الاجتماعي التي ستظلّ مطروحةً داخل البرلمان.

أمَّا الاستقطاب الإسلامي – العلماني، فهو قويٌّ وحاضرٌ، ولكنّ حضوره في تعليقات الصحف الدولية (بخاصة الفرنسية) أكثر من حضوره في الواقع اليومي للتونسيين، ذلك أنّ تخلِّي حركة النهضة عن الحكم، نحوَ عامٍ، لفائدة حكومة تكنوقراط، ثمّ اعترافها بنتائج الانتخابات، من العوامل الداعمة للفرضية التي ترى أنّ الإسلام السياسي لئن لم يَذُب في الديمقراطية؛ بمعنى إن لم يتغيَّر من الداخل في اتجاه أكثر عقلانيةً، فإنّه يسمح بإدارة المنافسة السياسية معه من خلال الصندوق الانتخابي، لا من خلال الانقلابات، وهو الأمر الذي يضع التجربة في تونس ضمن سياق مختلف عن التجربة المصرية.